

العملات المشفرة وعلاقتها بالاقتصاد الرقمي

الخياط، زهراء صالح حمدي، النمرات، علاء، و المولى، ايمان
عبدالمطلب حسن محمد. (٢٠٢١). العملات المشفرة وعلاقتها
بالاقتصاد الرقمي. مجلة رؤى اقتصادية، مج ١١، ع ١٤، ٨٣ -
٩٣.



إعداد

علي الشهراني
الرقم الجامعي ٢٣٢٠٠١٥٤١

تقييم العنوان

يحمل عنوان الدراسة: العملات المشفرة وعلاقتها بالاقتصاد الرقمي " بُعدًا حداثيًا يعكس وعيًا بحثيًا بالتغيرات البنيوية في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتقاطع التقنيات المالية الناشئة مع البنى الرقمية للدول والمؤسسات.

ويُعد العنوان مدخلًا شيقًا وجاذبًا للباحثين المعاصرين، لما يتضمنه من دلالات تتصل بالتحويلات الكبرى في الاقتصاد، وارتباطه بأحد أكثر المفاهيم التقنية إثارة للجدل والتطور، وهو العملات المشفرة. من الناحية المنهجية، يتميز العنوان بأنه يُشير إلى علاقة بين متغيرين رئيسيين دون تشويش أو غموض:

- المتغير المستقل: العملات المشفرة، وهي تمثل ظاهرة اقتصادية وتقنية ذات خصائص رقمية، وتدخل ضمن الابتكار المالي.

- المتغير التابع: الاقتصاد الرقمي، بوصفه منظومة من العمليات والأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر منصات رقمية وتعتمد على البنية التحتية الرقمية.

تقييم العنوان

رغم وضوح المتغيرات الأساسية، فإن العنوان لم يوضح ما إذا كانت العلاقة المدروسة سببية أم ارتباطية، وهي نقطة كان من الممكن تعزيزها علميًا، كما لم يُفصح عن وجود متغيرات وسيطة أو معدّلة – رغم أن الدراسة نفسها تكشف لاحقًا عن متغيرات مثل عدد مستخدمي الإنترنت وعدد حسابات العملات الرقمية التي يمكن اعتبارها وسائط تفسيرية لتأثير العملات المشفرة على الاقتصاد الرقمي. من حيث المجال التطبيقي، يُفهم ضمنيًا أن الدراسة تستهدف بُعدًا تطبيقيًا عالميًا أو إقليميًّا، دون تخصيص لبيئة جغرافية معينة، وهو ما يفتح أفقًا واسعًا للاستفادة من نتائج الدراسة، لكنه في الوقت ذاته يُضعف من التحديد السياقي للمتغيرات، خاصة أن تأثير العملات المشفرة يختلف باختلاف النظم الاقتصادية والتنظيمية بين الدول.

المقدمة

جاءت المقدمة في هذه الدراسة ثرية من حيث المضمون، إذ نجحت في توظيف السرد التمهيدي لرسم ملامح المشهد الاقتصادي الحديث، الذي تتداخل فيه التكنولوجيا المالية مع مؤشرات الاقتصاد الرقمي، وقد بدأ الباحثون بعرض الخلفية التاريخية لنشوء العملات المشفرة، مع التركيز على البيتكوين كنموذج أول، وانتقلوا بسلاسة إلى بيان التحديات التي تفرضها هذه العملات على الاقتصاديات المعاصرة.

لكن من الناحية المنهجية، كان يمكن للمقدمة أن تتعزز أكثر لو أُدرجت بها صياغة أولية للمشكلة البحثية أو أن تم الإشارة بوضوح إلى الفجوة المعرفية في الدراسات السابقة، كأن يُقال مثلاً: ورغم كثرة الأبحاث حول البيتكوين، إلا أن تأثيره المباشر على الاقتصاد الرقمي لا يزال غير محسوم.

كما أن المقدمة لم تُعرف المتغيرات صراحة (مستقل / تابع)، بل اكتفت بالإيحاء بها ضمن سياق الحديث. وتميزت المقدمة بالتدرج المنطقي من العام إلى الخاص، ونجحت في إثارة اهتمام القارئ بالموضوع عبر استعراض مشوّق لتطور الاقتصاد الرقمي، مما يعد مؤشراً على الوعي بأساليب التهيئة الفكرية للموضوعات البحثية.

المشكلة

تُعد مشكلة الدراسة هي القلب النابض لأي عمل بحثي، ومن هذا المنطلق فإن تقييمها ينبغي أن يتم وفق معايير متعددة، تشمل: وضوح الصياغة، ربطها بالواقع، والاستناد إلى الأدبيات، ولم تُصغ المشكلة في شكل سؤال بحثي مباشر أو فقرة مستقلة، وإنما كانت مُضمّنة ضمن فقرات المقدمة.

غير أن القارئ يستطيع تلمّس جوهر المشكلة بسهولة، والمتمثل في غياب فهم علمي دقيق لطبيعة العلاقة بين العملات المشفرة – لا سيما البيتكوين – ومؤشرات الاقتصاد الرقمي مثل عدد مستخدمي الإنترنت، أو الحسابات الرقمية، أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

ويُحسب للدراسة أنها لم تتوقف عند حدود عرض المشكلة، بل قدّمت خلفية كمية تستند إلى بيانات وإحصاءات تدعم ضرورة تناول هذه العلاقة بالتحليل، لكنها افتقرت إلى الصياغة المنهجية الدقيقة للمشكلة وفق النموذج الكلاسيكي الذي يُفضّله البحث العلمي: تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الآتي...".

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة على مستويين متكاملين:

أولاً – النظري: فهي تسهم في تعميق الفهم النظري لتأثير العملات المشفرة على اقتصاد المستقبل، خصوصاً في ظل سُخّ الدراسات التي تتناول هذه العلاقة بشكل كمي وتجريبي، وتأتي أهميتها أيضاً من كونها تدمج بين مفهومياً لاقتصاد الرقمي و"العملات المشفرة"، وهما موضوعان غالباً ما يُدرسان بمعزل عن بعضهما.

ثانياً – التطبيقي: تكمن أهميتها في قدرتها على تقديم قراءات تحليلية لبيانات اقتصادية حقيقية، مما يمكن صانع القرار من بناء سياسات تنظيمية أكثر مرونة في التعامل مع أسواق العملات الرقمية، كما أن الدراسة تُوجّه الأنظار إلى ضرورة ربط اعتماد العملة الرقمية بالبنية التحتية الرقمية للدولة، وهو بُعد مهم في التخطيط الاقتصادي الحديث.

وكان من الممكن تعزيز الأهمية التطبيقية بإدراج أمثلة محددة لدول أو حالات تُظهر كيف يمكن الاستفادة من النتائج في الواقع العملي.

أهداف الدراسة

صيغت أهداف الدراسة بطريقة عامة وواضحة، ويمكن تلخيصها في:

- تقديم تعريف تحليلي للعملات المشفرة.
- تحليل العلاقة الإحصائية بين قيمة البيتكوين وبعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي.
- تقديم توصيات واقعية تُسهم في تنظيم العلاقة بين الطرفين.

وتُعد هذه الأهداف منسجمة تمامًا مع الإطار النظري والمشكلة المفترضة، وهي قابلة للتحقيق ضمن حدود المنهجية المستخدمة، وغير أن الصياغة لم تكن إجرائية" بالمعنى الدقيق، حيث غابت عنها عبارات مثل قياس أثر"، أو اختبار العلاقة بين متغير x و y ، مما قد يجعل تحقيقها في التحليل الكمي يبدو عرضيًا أكثر منه مُخططًا له مسبقًا..

الإطار النظري والمفاهيمي

احتوى الإطار النظري على عرض مفصل لمفاهيم العملات المشفرة، وآلية عملها، وتاريخ نشأتها، إضافة إلى خصائص الاقتصاد الرقمي، و تميز العرض بالشمولية وبتضمين خلفية تكنولوجية تُثري فهم القارئ، غير أن الإطار المفاهيمي افتقر إلى ربط واضح بين المتغيرات، كما لم يتم التوسع في عرض النماذج النظرية التي يمكن أن تفسر العلاقة بين الظاهرتين (مثل نموذج "S-curve" في تبني الابتكارات، أو نموذج العوامل الثلاثة في اعتماد التكنولوجيا).

كان من الممكن أيضاً تعزيز الإطار من خلال تحليل الفروق بين العملات المشفرة ذات الطبيعة اللامركزية (كبيتكوين) وتلك التي ترعاها مؤسسات رسمية (كالعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)، وتأثير ذلك على الاقتصاد الرقمي..

الدراسات السابقة

تتمثل أحد أبرز نقاط القوة في الدراسة في اعتمادها على مراجع حديثة نسبيًا، تراوحت بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩، وهو أمر مهم في موضوع سريع التغير كـ "العملات المشفرة". لقد وُفّرت هذه الدراسات إطارًا تأصيليًا مناسبًا يمكن من خلاله تتبع التحولات البحثية حول العملات الرقمية.

ومن حيث التفاعل معها، فإن الباحثين لم يكتفوا بمجرد عرض الدراسات، بل قارنوا – وإن بشكل محدود – بين النتائج المتضاربة، وبيّنوا أن الخلاف في نتائج الأدبيات يعكس تنوع البيئات الاقتصادية والسياسات التنظيمية، إلا أن التحليل المنهجي للدراسات السابقة لم يكن شاملاً للمنهجيات المستخدمة، ولم تتم الإشارة الكافية إلى نماذج القياس أو حدود كل دراسة. كان من الممكن تعزيز هذا الجزء أكثر من خلال تنظيم الدراسات في جدول يتضمن (اسم الباحث – السنة – الدولة – المتغيرات – النتائج – نقاط القوة والقصور)، مما يساعد القارئ على الربط التحليلي بين الأدبيات، ويهيئ لفهم منطقي لبناء الفرضيات..

الفرضيات

تُعد صياغة الفرضيات في هذه الدراسة من الجوانب الموفقة، حيث قدمت فرضية رئيسية إلى جانب فرضيات فرعية ترتبط بمؤشرات الاقتصاد الرقمي المختلفة، مثل عدد مستخدمي الإنترنت، والناتج المحلي للفرد، وعدد الحسابات الرقمية، هذه الصياغة تدل على وجود وعي بضرورة تفكيك العلاقة العامة إلى عناصر قابلة للقياس والتحليل الإحصائي.

ومع ذلك، افتقرت الفرضيات إلى التعبير عن اتجاه العلاقة، مثل هل هي طردية أم عكسية، وهل يتوقع الباحث وجود دلالة إحصائية قوية؟ كما أنها لم توظف لغة إحصائية دقيقة مثل عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ توجد علاقة ذات دلالة بين...، وهو ما يُعد من متطلبات الفرضية الكمية..

نموذج الدراسة

النموذج المستخدم في الدراسة – والذي اعتمد على الانحدار الخطي البسيط – يتميز بالبساطة والوضوح، ويُظهر علاقة مباشرة بين متغير مستقل (سعر البيتكوين) وعدة متغيرات تابعة (مؤشرات الاقتصاد الرقمي)، وقد تم تمثيله رياضياً ورمزياً بطريقة منظمة، مما يسهّل تفسير النتائج.

لكن من الزاوية الأكاديمية، فإن الاكتفاء بنموذج انحدار بسيط يُعدّ تبسيطاً مخلاً بالنظر إلى تعقيد الظاهرة المدروسة، فالعلاقة بين العملات المشفرة والاقتصاد الرقمي تتأثر بعدد من العوامل الوسيطة مثل الثقة الرقمية، التنظيم القانوني، الثقافة الاقتصادية، إلخ. كما غاب عن النموذج تحليل التفاعلات المحتملة بين المتغيرات التابعة نفسها..

المنهجية

اختارت الدراسة المنهج الكمي التحليلي، وهو خيار ملائم لطبيعة الأهداف والفرضيات، وقد استخدمت بيانات من مصادر حقيقية (خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧)، مما يمنحها مصداقية عالية. ومن حيث أدوات التحليل، استخدم الباحثون برنامج Minitab، وهو أداة إحصائية معتبرة تتيح تطبيق نماذج الانحدار وتحليل التباين.

ومع ذلك، فإن المنهجية لم تُفصّل بما فيه الكفاية طبيعة المجتمع والعينة، أو كيفية اختيار الدول التي شملتها الدراسة، أو ما إذا كان هناك تحكم في المتغيرات المربكة، كما لم يتم ذكر أسلوب المعالجة المسبقة للبيانات (مثل تطبيعها أو التعامل مع القيم المفقودة)، وهي أمور ضرورية في التحليل الإحصائي الأكاديمي المتقدم.

النتائج

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين سعر البيتكوين وبعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي، مثل عدد الحسابات الرقمية وعدد المستخدمين. وقد تم التعبير عنها من خلال معاملات الانحدار ومعاملات التحديد R^2 ، مما يُظهر الالتزام بالمعايير الإحصائية.

وقد نجح الباحثون في ربط النتائج بعدد من الدراسات السابقة التي أظهرت نتائج مقاربة، ما يعزز موثوقية التحليل، كما أظهر التفسير وعياً بأن بعض المؤشرات قد لا تتأثر مباشرة بالبيتكوين بل بعوامل تنظيمية أو اجتماعية أخرى. لم تتضمن المناقشة تحليلاً معمقاً لأسباب تباين النتائج بين الدول، أو ما إذا كانت هناك حدود لعمومية النتائج على بيئات مختلفة..

النتائج والتوصيات

قدّمت الدراسة توصيات عملية تمسّ صلب السياسات الاقتصادية، مثل ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية، وتنظيم سوق العملات المشفّرة، ورفع الوعي الاستثماري، وتميزت هذه التوصيات بكونها نابعة من النتائج الفعلية، وليست مُجتزأة أو نظرية فقط.

كما اقترحت الدراسة عددًا من الموضوعات للبحوث المستقبلية، مثل دراسة أثر العملات المشفّرة على الجوانب القانونية أو الاجتماعية، ما يُظهر وعيًا بأفق امتداد البحث، غير أن التوصيات كانت ستكتسب قوة إضافية لو أنها حُدّدت ضمن إطار زمني، أو خُصصت لدول أو بيئات معينة وفق درجات التبني الرقمي فيها.

التوصيات

قدّمت الدراسة توصيات عملية تمسّ صلب السياسات الاقتصادية، مثل ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية، وتنظيم سوق العملات المشفّرة، ورفع الوعي الاستثماري. وتميزت هذه التوصيات بكونها نابعة من النتائج الفعلية، وليست مُجتزأة أو نظرية فقط.

كما اقترحت الدراسة عددًا من الموضوعات للبحوث المستقبلية، مثل دراسة أثر العملات المشفّرة على الجوانب القانونية أو الاجتماعية، ما يُظهر وعيًا بأفق امتداد البحث. غير أن التوصيات كانت ستكتسب قوة إضافية لو أنها حُدّدت ضمن إطار زمني، أو خُصّصت لدول أو بيئات معينة وفق درجات التبني الرقمي فيها..



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

